في الذكرى الرابعة لانتصار الثورة

اين تقف ايران اليوم ؟

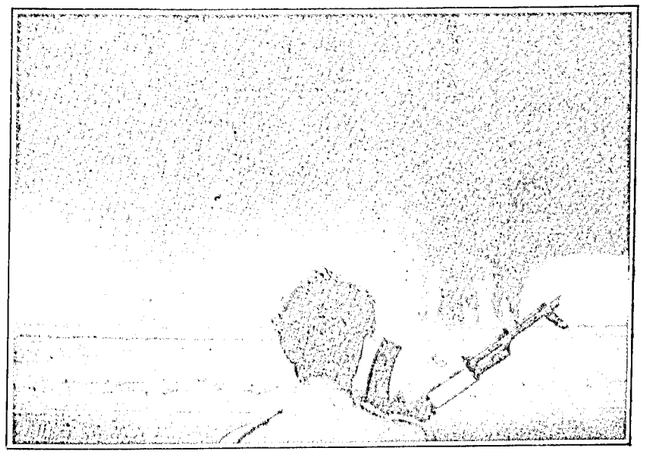

رغم الأعوام الأربعة التي انقضت على سقوط الشاه ، لا زالت الثورة الايرانية تحمل سمات تجددها المستمر بحكم عمق الحدث وأهميته على الصعيدين المحلي والدولي . فمما لا شك فيه ، أن بين الأول من شباط (فبراير) عام ١٩٧٩ والحادي عشر منه كانت أياماً حافلة في تأريخ نضال الشعوب الايرانية . فقد انهار خلالها نظام الشاه رضا بهلوي وانهدمت الأسس الطبقية للقوى الاجتماعية التي ارتكز عليها ، في الوقت الذي انطلقت فيه قوى جديدة أخرى تؤسس نظامها الجديد .

لقد كانت عملية الاطاحة العنيفة التي شهدتها ايران ، نتاجاً طبيعياً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية خلال فترة حكم الطاووس . فهناك أزمات اقتصادية متراكمة ومزمنة ، أحد أبرز مظاهرها ارتباط البلاد بالسوق الامبريالي ، والتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي المشوه المصحوب بعلاقات انتاج ما قبل رأسمالية ، والانفجار السكاني الهائل في المدن الكبرى جراء الهجرة الواسعة من الريف ، إضافة الى تفشي البطالة بين السكان القادرين على العمل (٣مليون عاطل) . وهناك أيضاً أزمات سياسية تمثلت في مصادرة الحريات السياسية والنقابية ، واضطهاد الأقليات القومية الأخرى . لذلك كانت الانتفاضة شاملة وعملية الاطاحة شاملة أيضاً .

وبطبيعة الحال ، فقد أحدثت الثورة الايرانية ، بطابعها الجماهيري الغالب ، آثاراً عميقة في منطقة الشرق الأوسط ، نتيجة انهيار قلعة من قلاع الامبريالية ، وأداة أقوى من أدواتها ، وترسانة من ترسانات السلاح الضخمة ، إذ أدى سقوط الشاه الى انهيار دور ايران الخارجي كمصا عسكرية غليظة وكحامية للأنظمة الرجعية ، إضافة الى أنه أخل بصورة عميقة في الاستراتيجية الأمريكية وترك فراغاً سياسياً وعسكرياً في المنطقة .

الآن وبعد انقضاء العام الرابع على الاجتياح الجماهيري لقصر الشتاء الايراني ، فأن السؤال المنطقي هو : أين تقف ايران اليوم ؟ ثمة ميادين ثلاثة يجري فيها الصراع بشكل محتدم ويؤثر في واقع ومجريات الثورة الايرانية ومستقبلها . الأول ، هو ميدان المشاكل الداخلية التي واجهت ايران بعد الثورة : مشكلة الحريات الديمقراطية ، مشكلة الأقليات القومية ، والسياسة الاقتصادية . والثاني ، هو ميدان الحرب مع العراق ، أما الثالث فهو ميدان السياسة الخارجية للبلاد .

ان الصراع الجاري في الميادين الثلاثة ، متداخل ومعقد ، وله انعكاسات على مجمل اوضاع الثورة الايرانية ، ناهيك عن تأثيره في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام .

مشكلات الداخل الايراني

لقد كان اسهام الطبقات والفئات الشعبية في انجاز هدف الاطاحة بالشاه ، اسهاماً عاصفاً ومدوياً ، الا أن أدواتها السياسية لم تكن قد تبلورت بصورة كافية ، فكانت حكومة بازركان تعبيراً عن مرحلة دقيقة من تباين القوى الطبقية والصراعات الداخلية التي اشتدت بعد انتصار الثورة ، ولما تبين ان تلك الحكومة سوف تمتص انجازات الشعب الايراني جاءت عملية احتلال السفارة الأمريكية في طهران التي سرعت في الاطاحة بها . في تلك الفترة أيضاً تحققت بعض المكتسبات الأخرى ، بدءاً بصياغة الدستور واجراء الاستفتاء حوله ، الى انتخابات مجلس الشورى وانتخاب الرئاسة . الا أن عملية الصراع لم تكن لتنتهي الا وتبدأ من جديد في اطار المصالح المتعارضة التي عبرت عن القوى التي تقف على رأس السلطة ، أو تلك التي تشكل قياداتها القاعدية . وبدون الغوص في تفاصيل المعضلات والمشاكل التي تواجه الثورة ، فانه يمكننا القول ، ان احتكار العمل السياسي ، والتضييق على الحريات الديمقراطية من شأنه حرمان القوى الوطنية من ممارسة حقها في الكفاح الايديولوجي والسياسي والجماهيري ، ويمنعها من الضغط باتجاه التأثير على صنع القرارات السياسية التي تتخذها السلطات ، الأمر الذي من شأنه ان يضر بمصالح الثورة ويعرضها الى أفدح الأخطار .

كذلك الحال بالنسبة لقضية الأقليات القومية ، فان عدم التوصل الى بلورة حل بشأنها ، يعني بالضرورة تبديد طاقات الشعوب الايرانية في مواجهة العدو الامبريالي المشترك والرجعية الداخلية .

أما على صعيد السياسة الاقتصادية التي يجري تنفيذها الآن في ايران ، فان المنحى العام هو منحى تدعيم القطاع الثالث (قطاع الخدمات) أكثر مما هو منحى بنيوي يعمل على انهاض القطاعين الأساسيين (الزراعة والصناعة) وبالتالي على ذلك هو ما تقوم به مؤسسة جهاد البناء (جهاد سازندگي) التي تأسست على أنقاض الهيكل للمرافق الخدمية في الزمن السابق للثورة .

حرب الشيطان

لا يختلف اثنان على الأثر الكبير الذي تركه الزلزال على عموم المنطقة ، الا أن تأثيره كان كبيراً على البلد المجاور : العراق ، فهو بمثابة رأس الرمح وخط الدفاع الأول عن الأنظمة الرجعية في الخليج التي ارتعدت مفاصلها من الخطر القادم . إذ كانت ترى جيداً ان سقوط الشاه فتح المجال واسعاً أمام تغيرات أساسية في المنطقة . لذلك لم تجد من منفذ آخر لصد رياح الثورة والتغيير سوى الحرب مع ايران مستغلة انشغال الأخيرة بترتيب أوضاع البيت الداخلي . فالصراع بين القومية للأقليات كانت متفاقمة ، والأوضاع الاقتصادية كانت أصاب المؤسسة العسكرية .

الاتجاهات المتعددة على السلطة ، كان محتدماً ، ومشكلة الحقوق مزرية نتيجة تخفيض الانتاج النفطي ، إضافة الى التفكك الذي

هذه العوامل مجتمعة دفعت العراق الى اعلان الحرب على ايران ، الا أنه أدرك بعد مضي عامين ونيف من الحرب أنه خاسرها لا محالة ، ولعل هذا الأمر الذي يدفع بحكام العراق الضغط على البلدان الخليجية بغية زيادة دعمها الذي بلغ وفق التقديرات الاولية حوالي (٣٦) ملياراً من الدولارات قدمتها كل من العربية السعودية والكويت ودولة الامارات وقطر ، بهدف ابقاءها مشتعلة ولكن كل هذه الحسابات والتي كان من بينها قيام مجلس التعاون الخليجي بزعامة السعودية أثبتت فشلها . فقد غاب عن رأس هؤلاء جميعاً ، ان العراق يشن حربه في قضية خاسرة على الرغم من أسلحته الحديثة وامداداته النفطية ، وبات عليه أن يحصد ثمار ما زرعه ، بل يتوقع البعض أن تنعكس آثار الهزائم المتتالية على الوضع الداخلي في العراق ، بعد أن تبخرت انتصاراته في الأيام الأولى للحرب .

غموض الموقف على صعيد العلاقات الخارجية

إن السياسة الخارجية التي ارستها القيادة الايرانية تنطوي على تناقضات عديدة . فبالاضافة الى غموض الموقف من الامبريالية العالمية ، والامبريالية الامريكية تحديداً ، (فهي الشيطان الأكبر) فانها تنزع الى تبني نهج المساواة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي . الا أن الأمر لم يقتصر عند هذه الحدود الضيقة ، بل نجد أن مظاهر العداء لأفغانستان والاتحاد السوفياتي ما تزال تحتل مركز الصدارة في السياسة الخارجية الايرانية الراهنة ، بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية .

ان دور ايران في منطقة الشرق الأوسط سيبقى مرتبطاً أشد الارتباط بسجل المشكلات والمعضلات الداخلي التي اشرنا اليها ، كما أنه سيبقى مرتبطاً بانتهاء الحرب الدائرة منذ أكثر من سنتين ، وبوضع أسس صحيحة للعلاقات الدولية ، قائمة على أساس من الوضوح والرؤية الدقيقة للاعداء الحقيقيين التاريخيين للشعب الايراني .

ان علاقات ايران مع بلدان جبهة الصمود ، والتي اقتصرت حتى هذا الوقت على إطار ضيق ، ليست لها ذات الترجمات عن نطاق أوسع ، اي على المستوى العالمي .

في ضوء ذلك فان دور ايران الثورة ، وتأثيره ايجابياً في المنطقة ، وفي مواجهة المخططات الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية ، سيتحدد في ضوء رسم خط سليم وصحيح قائم على رؤية واضحة على المستويين الداخلي والخارجي .

بنغلادش

مأزق قانون الاحكام العرفية

في أواسط شهر شباط الجاري ، تصاعدت المظاهرات الطلابية المعارضة لحكومة الجنرال «حسين محمد ارشاد» حاكم بنغلادش ، مطالبة بالغاء الأحكام العرفية المفروضة على البلاد منذ اسقاط الحكم المدني في اذار ١٩٨٢ ، ومعبرة عن احتجاجات الطلاب على التعديلات التي اجرتها الحكومة في السياسة التعليمية ، اضافة الى ما وصفته «لجنة العمل الطلابية» بمخطط تغيير الطابع العلماني للدولة .

وعلى إثر ذلك ألغى الجنرال «أرشاد» مراسم افتتاح حملة التبرع بالدم في مستشفى جامعة «دكا» تجنبا لمواجهة الطلاب «على حد تعبير سلطات بنغلادش» .

ولكن ذلك لم يمنع تصاعد المظاهرات الطلابية التي تعرضت الى نيران الشرطة ، مما تسبب في مقتل خمسة اشخاص وجرح أكثر من مائة . وعليه سارعت السلطات الى فرض منع التجول واغلاق جامعة «دكا» الى اجل غير محدد ، والسيطرة العسكرية على العاصمة ، وشن حملة اعتقالات ضد الأحزاب الديمقراطية اسفرت عن اعتقال ثلاثين من زعماء تحالف الأحزاب المؤلف من خمسة عشر حزبا سياسيا ، وذلك بتهمة عقد اجتماعات تشكل خرقاً لقانون الأحكام العرفية ، كما اعتقلت السلطات اكثر من اربعمائة طالب تجري محاكماتهم في محاكم عسكرية نتيجة قيامهم بما وصفته مصادر الشرطة «بأعمال عنف سياسي» ضد الحاكم العسكري .

ولكن كل هذه الاجراءات ادت الى زيادة حدة التوتر ، وامتداد التظاهرات الى مدن اخرى ، واعلان الاضراب في مدينة «تشيتا جونغ» مما اسفر عن مزيد من القتلى والجرحى .

وتماديا من السلطات في اجراءاتها القمعية اصدرت قراراها بغلق كافة الكليات والجامعات لمدة اسبوع واحد .

وعلى اية حال فان النظام العسكري في بنغلادش يمر في مأزق كبير ، بسبب الانتفاضة المتصاعدة .

واذا كان النظام العسكري يستطيع أن يجد طريقه الى احكام السيطرة العسكرية على العاصمة وغيرها ، عبر اطلاق يد ادواته للتنكيل بالجماهير ، وعبر اغلاق الجامعات والمعاهد ، فإن هذا الطريق قصير ، وسيضع النظام مجددا ، بعد فترة من الوقت ، امام المأزق ، لأن التظاهرات والاضرابات ستستمر في سبيل الغاء كافة قوانين الأحكام العرفية ، واطلاق الحريات الديمقراطية .